الثـأر
وآثاره المدمرة على المجتمع

د . عبد السلام ثابت الجندلي

□ الثأر مشكلة اجتماعية معقدة وخطيرة تهدد أمن وحياة المجتمع، وتزرع بين الناس الحقد والخوف والدمار وإهدار الطاقات في الصراع المستمر .. فكم أرواح أزهقت وهي بريئة مطمئنة، وكم أطفال ونساء وأسر قتلوا ظلماً بالرغم من أنهم ليسوا مذنبين ولا علم بما حصل ويحصل لهم سوى أنهم يسقطون قتلى وجرحى ويكتوون بنار الثأر المشتعلة.

إن مما يدعو للدهشة والاستغراب أن يكون الثأر من أي شخص من أقرباء القاتل، وربما يعم الثأر كل أبناء الأسرة دون تمييز، ويصل الثأر إلى درجة الحروب القبلية الدامية وتوريث الأحقاد والدماء للأجيال القادمة.

إن الثأر قد يكون سببة بسيط وتافه، مجرد كلمة، أو موقف ما يؤدي إلى نار يكتوي بها المجتمع ويفقد فيها الأرواح .. ولا شك في أن هناك أسباباً كثيرة للثأر منها :

- نقص وضعف الوازع الديني والأخلاقي.
- ضعف المستوى العلمي والثقافي وانتشار الجهل والعادات والتقاليد السيئة التي تورث للأجيال في بعض المناطق.
- ضعف المستوى الأمني في بعض المناطق.
- تقصير الجانب القضائي في سرعة حل المشاكل وحسمها .. فعندما تأخذ قضية ما مدة طويلة، بالرغم من ثبوت الأدلة الشرعية والقانونية بالقتل - مثلاً - فإن أسرة القتيل تكون قد استنفذت ما تحتها وما فوقها وباعت كل ما لديها، وتفاجأ هذه الأسرة بعودة القضية إلى نقطة الصفر، وهذا يؤدي إلى زيادة اليأس والشعور بالإحباط من بعض الروتينات المطولة في المحاكم، ويزرع في نفوس البعض اللجوء إلى الثأر والعيش في دوامة الصراع.

إن مشكلة الثأر في مجتمعنا بحاجة ماسة إلى دراسة عميقة متكاملة لهذة المشكلة من كل جوانبها، والبحث عن الحلول السريعة للحد من هذه الظاهرة وحلها من جذورها .. ولا شك في أن هناك توجهاً قوياً وصادقاً من قبل فخامة الرئيس علي عبدالله صالح لمعالجة مشكلة الثأر وحلها .. هذا الحرص من فخامته نابع من النظر الثاقب لمصلحة المجتمع حاضراً ومستقبلاً.

إنني أرى أن من الوسائل الممكنة لتقليص ظاهرة الثأر ما يلي :

١- الإصلاح القضائي الشامل، وتطوير وسائله، وسرعة حلول المشاكل بالعدل والمساواة.

٢- نشر العلم والوعي في أوساط أبناء المناطق النائية، وتشجيع الدولة لهم في طلب العلم.

٣- نشر أجهزة الأمن في كل المناطق، وخاصة المناطق التي يكثر فيها الثأر، وإيصال الأمن دون مقابل مادي.

٤- محاربة العادات والتقاليد الاجتماعية السيئة، والحد من امتلاك الأسلحة لدى الأفراد.

٥- يجب أن تتكاتف جهود الجميع، ورجال الدين، والإعلام، والتربية، ووجهاء المجتمع، وأجهزة الدولة، بنشر الوعي، وتوضيح آثار الثأر المدمرة على الأجيال وعلى أمن الوطن.

٦- إنزال العقاب الصارم بكل من يعبث بالأمن والاستقرار.

٧- وضع دراسات اجتماعية عميقة لهذة الظاهرة وأبعادها وأسبابها ومعالجتها.

إن الجهود يجب أن تبذل منا جميعاً، ونحن على ثقة من أن توجه فخامة الرئيس لحل هذه المشكلة سيعطي نتائج إيجابية وسينعم أبناء مجتمعنا بالأمن والسلام والعدل، وستتجه الطاقات نحو خير وتقدم الوطن بدلاً من الدم والخوف.

حياة العرب رهن الصدف

محمد الزبيدي

فكرت في قضية أستخدمها محوراً لموضوعي فوجدت أن أجواء الكتاب ملبدة بغيوم تأجيل قمة تونس التي كانت - كما يعتقد - قد إستكملت تحضيرها وكانت الصورة تعكس إيجابية المسار كما أوحت بذلك و كالات الأنباء وكما أوحت الى ذلك المؤتمرات الصحفية، ولهذا فقد كان لبيان التأجيل وقع الصاعقة من حيث أن الجماهير العربية كانت تتوقع أن تكون قمة تونس من أهم القمم بإعتبار أن مواضيع جدول أعمالها ذات أهمية بالغة سواء منها تلك التي تتعلق باحتلال العراق أو تلك التي تختص بالقضية القديمة الحديثة قضية فلسطين لا سيما وأن استشهاد الشيخ احمد ياسين رحمه الله قد أضاف لها بعداً جديدا وهاما.. أما موضوع اصلاح النظام العربي فإن عنوانه يؤكد أهميته وخاصة اذا ما أدركنا ان اكثر من دولة عربية قد قدمت مبادرة تنطوي على رؤية الكيفيات التي يمكن بها اصلاح النظام العربي وأهمية هذا الموضوع تأتي من خلال ادراك الجميع بأن العجز والخذلان اللذين وصلت اليهما احوال الأمه العربية يحتم على كل عربي غيور أن يركز جهده على الاصلاح وأن الاصلاح هنا لا يعني اصلاحاً ادارياً او مالياً يمكن أن يظل شعاراً مرفوعاً إلى أجل غير مسمى وانما يعني هز البنية الأساسية للعمل العربي بمفهومه العام والشامل . إذا ما أريد للعرب أن يستدركوا ما يعانونه من عجز وكساح فأصبحت مصائرهم بيد غيرهم وباتت الحيرة تلفهم أمام أي تصريح يأتي من هنا أو من هناك ولايتحرج حتى من تهمة التدخل في الشئون الداخلية للغير ومع أن القمم العربية قد طبعت على كل نفس عربية بصمات اليأس فإن كثرة التصريحات التي تؤكد عزم أصحاب القرار على الإصلاح والتحول كانت قد أعطت قدرا من الأمل في ان أقرب قمة عربية قد تشكل نقطة تحول وذلك ماقدرته توقعات الأمة العربية من القمة السادسة عشرة التي أكدت الجمهورية التونسية استضافتها لها وكان يمكن أن يتدارك القادة العرب هشاشة وضعهم كدول وهشاشة جامعة الدول العربية كمنظمة اقليمية وجاء بيان التأجيل ليوضح بجلاء هذه الهشاشة والتي كانت الأحداث قد أكدت هلاميتها وأنها لا تمنع ولا تجمع ومع ان هول المفاجأة قد شكل صدمة كهربية هزت الجسد العربي وشخصت ضعفه فإن بعض القادة قد أدركوا بجلاء ماذا يعنيه الإفلاس ومن يستفيد منه ؟ ولهذا أخذوا يتحركون ويجتمعون ويتشاورون ويصرحون بإمكانية عقد القمة المؤجلة في اقرب وقت ومهما قيل فإن ماحدث لم يكن بالشيء الهين الذي يمكن تداركه بسهولة ويسر وكفى الله المؤمنين شر القتال، ذلك لأن التأجيل الذي تحاشا وزراء الخارجية العرب أن يفصحوا عن الأسباب الحقيقية لذلكم التأجيل وما إذا كانت هناك قوة خفية هي التي تسببت في هذا التأجيل وأيا كانت الأسباب والعوامل فإن السؤال الذي يعترضنا هو: هل بالامكان عقد القمة في المدى المنظور أم ماذا؟ ومهما كانت الإجابات فإن تأجيل قمة تونس لم يكن الا نتيجة للتراكمات التي تعرض لها العمل العربي والذي ظل يعالج الأخطاء بالأخطاء والسلبيات بالمزيد من السلبيات حتى بات الجميع يشك ما إذا كان العرب يعملون لانفسهم أو لغيرهم وإن الكل سيما في ذلك جامعة الدول العربية يساسون من خارج انفسهم وربما رغم إرادتهم بدليل إن تصريحا واحداً خرج من بعض العواصم الغربية يشير إلى ضرورة الإصلاح قد أربك كل شيء وحمل على محمل الجد وتلقا البعض كما لوكان نصاً دستورياً لا تجوز مخالفته بل إن البعض قد إهتزله وأخذ يروج له وهذا هو منتهى الخبال!! وعلى أية حال لم يعد يهم أن تعقد قمة أو لا تعقد فإن إنعقاد أية قمة لم تعد ذات أهمية بقدر ماتهم الشعوب العربية بمستوى وعي القادة العرب وشعورهم بالأمانة التي حملوها وبالمسئولية التي أخذوها على عواتقهم وهم يدركون ان كل راع مسئول عن رعيته والأهم من هذا كله هو: هل أفادتنا التجارب وهل آن الآوان لأن يتصالح القادة مع شعوبهم وذلك بإعتبار ان السياسة الخارجية ما هي إلا إنعكاساً للسياسة الداخلية . وثمة نصيحة لا بد وان نطرحها وهي أن الزمن لم يعد في صالح الإتكاليين على الغير ولا عيب في الإعتراف بالأخطاء والعمل على تصحيحها وإنما العيب كل العيب في تجاهلها والإعتقاد بصلاحيتها للبناء وبعدم هشاشتها. وعوداً على بد نقول أن قضية الإعلام هذه الأيام ومنذ تأجيل قمة تونس هي العمل العربي ومستقبله وقممه ومحافله ولو أمكن أن نأخذ زهرة أو وردة ونمزق أوراقها كما يفعل العشاق : تعقد. لا تعقد فإننا لن نعدو الحقيقة وهي إن حياة الأمة العربية مرهونة بالصدف!!

قضاة الشعب
والضمير الوطني

أحمد عبدربه علوي

القضاء هو ضمير الأمة ووجدان الشعب وصمام الأمن والطمانينة في المجتمع وحامي الحقوق والحريات والحارس الأمين للشريعة والمقدسات ولقد استشعر رجال القضاء مدى العزة والمكانة العالية التي أحاطهم بها الرئيس علي عبدالله صالح رئيس مجلس القضاء الأعلى رئيس الجمهورية من اهتمام ورعاية لعل الكثير من قضاة بلادنا يدركون ذلك .

ويتوجب أن يسهم رجال السلطة القضائية بالدور المناط بمهامهم القضائية ويسهموا في الاهتمام بقضايا المواطنين وسرعة البت في المئات من القضايا التي تتكدس أمام المحاكم باستقلالية ونزاهة وبما يرضي ضمائر القضاة أنفسهم .

ولا شك أن المؤتمر القضائي الذي عمل الأخ د. عدنان الجفري وزير العدل على إعداده وتهيئته كان عين الصواب حيث أن هذا المؤتمر قد عمل على عدة إصلاحات في المجال القضائي لا أحد ينكر ذلك وكان المؤتمر القضائي بحق ضربة معلم في الصميم إنطلاقاً بأنه عندما تحترم الأجهزة المعنية القضاء وتنفذ أحكامه دون ما يسمى بالاعتبارات السياسية والاجتماعية فعلينا أن ننحني لها احتراماً ..

حكومة باجمال تستحق فعلاً أن يطلق عليها لقب أشجع حكومة لأنها تحملت مسئولية تنفيذ عدة قوانين وهيأت عدة مؤتمرات هامة لمناقشة أحوال البلاد والعباد ولم تضعف أيضاً أمام «لوبي» أصحاب المصالح أو غيرهم الذين حاولوا إعطاء أكثر من قانون صدر يعمل على ترتيب الحياة العملية وغيرها مهلة جديدة حتى يموت في الأدراج ويبقى الوضع على ما هو عليه . ويتصل بهيبة القضاء احترام أحكامه وتنفيذها فقد أصبح عدم تنفيذ الأحكام ظاهرة فساد أنتشرت لتنال من هيبة القضاء ومكانته فلا معنى للجلسات المضنية للقضاة والساعات الطويلة في سماع الشهود والمرافعات والمداولات بل لا معنى لوجود المحاكم أصلاً .. أقول بهذا الكلام عن ما يدور بشأن الاستثمار والمستثمرين حيث ومن أبرز العوامل الطاردة للاستثمار في بلادنا هو عدم تنفيذ الأحكام فهناك مستثمرون تركوا اليمن بعد أن اكتشفوا أن الأحكام النهائية الصادرة لصالحهم هي مجرد حبر على ورق ومع تفاقم مشكلة عدم تنفيذ الأحكام ظهرت مكاتب محاماة تعلن أنها متخصصة في تنفيذ الأحكام ولله في خلقه شئون !! .. لذا نطالب القضاء متمثل بالوزير الجفري الشاب النشيط المتحرك صاحب الدراية والمعرفة في المجال القضائي أن يطلب من القضاة أن يكرسوا مجهوداتهم المتواصلة من أجل القضايا والتباينات بالحوار وبالحجة وبالمنطق والإقناع لا بالعنف أو بسيف الدولة كما نطالب القضاء وخاصة العلماء بحل مسائل الخلاف والاجتهادات سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بالغ الأهمية والخطر .

وحقيقة الأمر لقد استرد قضاة الشعب في عهد رئيسنا القائد علي عبدالله صالح رئيس مجلس القضاء الأعلى رئيس الجمهورية استقلالهم وسلطاتهم كاملة ولم يعد لأي سلطة مهما علت حق التدخل في شؤون القضاء حتى ولو كان رئيس الجمهورية ذاته.

وعلى الجانب الآخر فإن سلطة القضاء أصبحت تطول كل الرقاب ولم يعد أحد فوق القانون ، لقد أنتهى عهد المحاكم الصورية . لذا ولأمانة التاريخية أن أحكام قضاة الشعب اليوم التي تعبر بحق عن الضمير الوطني تلقى كل الارتياح والرضا والترحيب من الصغير والكبير على السواء ومن رجال الشارع الذي يهتف من أعماقه وبحق يحيا العدل .

لقد تنفس الناس الصعداء واستراحت ضمائرهم وسعدت نفوسهم بالحكم العادل الذي تصدره المحاكم في بلادنا كما أصبح القضاء اليوم بحق وحقيق يحظى بحماية الحقوق والحريات وتشكل أحكامه دوماً نبراساً وإطاراً يشكل السلوك الاجتماعي ويرسم الحدود والضوابط والحقوق والواجبات لجميع المواطنين تجاه بعضهم البعض وتجاه السلطات العامة .

نحو إصلاح عربي

السيد ياسين•

من ابرز هذه الثورات التي غيرت تاريخ العالم واثرت على موازينه ، واشعلت من الحرائق الايديولوجية التي مازال دخانها يتصاعد في فضاء الصراع الفكري حتى اليوم الثورة البلشفية من ناحية ، والثورة الصينية من ناحية أخرى . كما أن هاتين الثورتين اثارتا جدلاً في العلم الاجتماعي مازال محتدماً حتى اليوم حول ضرورة القيام بثورة شاملة لو اردنا التغيير الجذري لبنية مجتمع محدد من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية من ناحية ، أو أفضلية طريق الاصلاح التدريجي كاستراتيجية مناسبة للتغيير الاجتماعي ، حتى لا تسود الفوضى أرجاء المجتمع ، وتنقلب موازينه ، وتسقط القيم القديمة ويفشل النظام الثوري في فرض نسق جديد من القيم . وهكذا تعم حالة الاغتراب على مستوى المجتمع وعلى مستوى الأفراد على حد سواء.

ويلفت النظر بشدة أن كلا من الثورتين البلشفية والصينية حاولت أن تجدد نفسها وتتجاوز قصور الصيغ النظرية التي قامت على أساسها ، غير أن مصير محاولات التجديد كان الفشل الذريع .

ولا ننسى في هذا المجال المحاولة الكبرى للتجديد التي قام بها خروتشوف بعد أن ندد بجرائم ستالين في المؤتمر العشرين الشهير للحزب الشيوعي السوفيتي ، ولكن سرعان ما استطاعت بيروقراطية الحزب الشيوعي أن تقضي على محاولاته ، وقام انقلاب ضده جاء بالرئيس برجنيف الذي جثم على كاهل المجتمع السوفيتي عقوداً طويلة من السنين ، شهد فيها هذا المجتمع فترة ركود وجمود لا سابقة لها . وحاول من بعده اندروبوف أن يمارس عملية التجديد الضرورية لمجتمع أنهكته الثورة المتوحشة ، التي افترست في عهد ستالين كل قوى المجتمع الحية في عصر القهر المعمم ، غير أن الزمن لم يسعفه ، وجاء جورباتشوف اخيراً ورفع شعاراته الشهيرة التي لم تفعل سوى أنها مهدت الطريق إلى الانهيار النهائي للاتحاد السوفيتي وسقوط الأمبراطورية الأشتراكية الكبرى ، هي وبلاد أوروبا التي كانت تدور في فلكها.

ونفس المصير لاقته الثورة الصينية التي حاول فيها الزعيم ماو تسي تونغ انقاذ الثورة من نهايتها المحتومة فقام بالثورة الثقافية الشهيرة والتي كانت محاولة مرتجلة وعشوائية لتجديد دماء المجتمع الصيني ، ولكنها باءت بالفشل الذريع.

وإذا كان الجدل محتدماً في أوروبا وأسيا حول المفاضلة بين الثورة والاصلاح كاستراتيجيتين متمايزتين للتغير الاجتماعي ، فإن نفس الجدل وبنفس العبارات تقريباً دار في الوطن العربي في الخمسينيات من القرن العشرين ، وخصوصاً بعد قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ ، والتي بدأت بانقلاب عسكري سرعان ما تحول إلى ثورة متكاملة ، بحكم برنامجها المعلن للتغيير الاجتماعي المخطط ، وبفضل التأييد الشعبي الكاسح لها ، والتي اصبح جمال عبدالناصر زعيمها البارز رمزاً على صواب الثورة وافضليتها ، مما جعلها نموذجاً حاولت جماعات ونظم سياسية عربية شتى أن تحتذيه.

ويلفت النظر في التاريخ السياسي المصري أن الحقبة الليبرالية التي بدأت بصدور دستور عام ١٩٢٣ وأستمرت حتى قيام الثورة في ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ اتسمت وخصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية بمحاولة الاصلاح التدريجي لبنية المجتمع المصري ، وخصوصاً فيما يتعلق بضرورة القيام باصلاح زراعي يصحح الأوضاع الطبقية الظالمة.

وبالرغم من ذلك فقد ثبت تاريخياً أن الاصلاح التدريجي الذي عادة ما يتم على فترات طويلة ليس فعالاً في منع التهاب الصراعات الاجتماعية العنيفة ، والتي يمكن - كما حدث فعلاً - أن تتحول إلى هبات جماهيرية سواء في الريف أو الحضر . وهذا الاعتبار هو الذي أدى في الواقع إلى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، بعد ما ثبت يقينا أن النظام القديم قد عجز عن حل المشكلة الوطنية التي تتمثل في إجلاء قوات الاحتلال الانجليزي عن مصر ، وعن حل المشكلة الاجتماعية والتي تتمثل في الفجوة الطبقية الواسعة بين الأغنياء والفقراء في ريف مصر وحضرها.

قامت الثورة اذاً لأن التلكؤ في الإصلاح التدريجي فجر الصراعات الاجتماعية ، غير أنها وأن نجحت في أشباع الحاجات الأساسية للجماهير من خلال العدالة في ساسيات توزيع الدخل القومي في ظل ايديولوجيتها السياسية المعلنة ، والتي تتمثل في الديمقراطية الاجتماعية إلا أنها فشلت في نهاية الأمر في تحقيق ما وعدت به منذ البداية من حريات سياسية ، وهكذا فشل الاصلاح التدريجي قبل الثورة وفشلت الثورة ذاتها في تحقيق برناجها المعلن في أحد بنوده الأساسية الخاصة بالحريات.

ما معنى الاصلاح الثوري؟

ولدينا في الواقع تعريف محدد لما ندعو له من اصلاح ثوري عربي فهو أولا اصلاح شامل سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وهو ثانيا ليس اصلاحا من فوق تنفرد بوضع خطوطه الرئيسية النخب السياسية العربية ، ولكنه اصلاح لايمكن انجازه إلا من خلال الشراكة بين السلطة والمثقفين ومؤسسات المجتمع المدني وهو ثالثا اصلاح ينبغي أن يأخذ في اعتباره التفاوت في درجة النضج السياسي والاجتماعي للبلاد العربية ، ووضعا في الاعتبار بعض الخصوصيات الثقافية ، ولكن تفاوت درجات النضج أو الخصوصية الثقافية لا ينبغي على وجه الاطلاق ، ونحن نعيش في عصر العولمة بتجلياتها السياسية في مجالات الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الانسان ، أن يستند إليها كتعلة من التعلات التي ترفعها السلطة العربية لكي ترجئ الاصلاح أو تفرغه من مضمونه وهو أيضا اصلاح ينبغي - بعد الاتفاق المجتمعي على مفهومه واتجاهاته وأساليب تنفيذه - أن يتم وفق مراحل زمنية متفق عليها سلفا وفي ضوء آليات التنفيذ ووفق قواعد موضوعية تعتمد على مؤشرات كمية وكيفية لقياس التقدم فيه ، وفي هذا المجال لابد لنا من تعميم الحديث عن العالم العربي أن نقسم دولة إلى فئات متمايزة كما اشرنا إلى ذلك من قبل لأن ايقاع الاصلاح وسرعة التغيير لابد لها أن تختلف من فئة إلى أخرى ، إن اردنا أن نحترم قوانين التغيير الاجتماعي من ناحية وتوقعنا لمحاولات فئات اجتماعية متعددة، حفاظا على مصالحها السياسية والطبيعية مقاومة التغيير من ناحية أخرى ، وهذه الاعتبارات في حد ذاتها لابد أن توضع في الاعتبار في مراحل صياغة استراتيجية الاصلاح ذاتها وبيان الوسائل الديمقراطية التي ينبغي من خلالها التصدي لمحاولات مقاومة التغيير.

ولو رجعنا إلى وثيقة الاسكندرية التي صدرت عن مؤتمر قضايا الاصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ الذي نظمته مكتبة الاسكندرية مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني العربي من ١٢-١٤ مارس ٢٠٠٤م لوجدنا في فقراتها الأولى عن (الاصلاح السياسي) مطالب متعددة يمكن للعديد من البلاد العربية أن تطبقها في الأجل القصير ، وخصوصا تلك التي تملك مؤسسات الدولة العصرية الأساسية وتعني وجود برلمان منتخب وفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وسيادة القانون ، وجهاز قضائي حديث يحكم وفق تقنيات معلنة.

من هذه المطالب الواقعية التي لا تحتاج إلى معجزات لتحقيقها تعليق مبدأ تداول السلطة على كل المستويات واقامة انتخابات دورية نزيهة ، والغاء مبدأ الحبس والاعتقال بسبب الرأي ، واطلاق سراح سجناء الرأي الذين يقدمون إلى المحاكمة ، أو تصدر ضدهم احكام قضائية.

ومن ناحية أخرى تحقيق حرية الصحافة ومنع احتكار الدولة لوسائل الاعلام واهم من ذلك كله- كما جاء في وثيقة البلدان العربية - وإلغاء المحاكم الاستثنائية وقوانين الطوارئ المعمول بها في بعض البلدان العربية ، وإلغاء المحاكم الاستثنائية أيا كانت أشكالها ومسمياتها واطلاق حرية تشكيل الاحزاب السياسية في إطار الدستور والقانون ، وتصديق جميع الدول العربية التي لم تصدق من قبل على منظومة المواثيق الدولية والعربية لحقوق الانسان، كما ينبغي اطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني ، وتشجيع قياسات الرأي العام وتحريرها من العوائق بوصفها إحدى وسائل الديمقراطية الأساسية.

هذه الخطوات الحاسمة في مجال الاصلاح السياسي يمكن للعديد من الدول التي تمتلك البنية التحتية الأساسية لمؤسسات الدولة العصرية أن تخطوها بدون التعلل بأهمية التدرج أو التلكؤ.

غير أنه لابد أن نعترف بأن هناك فئة أخرى من الدول العربية ليس فيها دستور يحدد العلاقات بين الحكام والمحكومين وليس فيها برلمانات منتخبة، ولاتجرى فيها انتخابات، ولايسمح فيها بقيام مؤسسات للمجتمع المدني.

ومن هنا فعلينا- ان كنا واقعيين- أن نعطي لها مهلة زمنية كافية لتأسيس البنية التحتية للدولة العصرية ، ومن زاوية أهمية صياغة دستور، وبناء جهاز قضائي حديث متعدد الدرجات، والسماح بقيام مؤسسات المجتمع المدني، والبدء في اجراء انتخابات، والسماح بتكوين احزاب سياسية وفق خطة زمنية معلنة، ونعلم يقيناً أن الاصلاح في هذه الفئة من الدول العربية اشق واصعب من الاصلاح في الدول من الفئة الأولى ولكن الاصلاح لا مناص منه هنا وهناك، لأن المجتمع العالمي لن يسمح ببقاء النظم الشمولية والسلطوية إلى الأبد! ومن هنا حق القول أننا في حاجة إلى اصلاح فوري لايعتمد على تدرج الاصلاح التقليدي، ولا على انقلاب الثورة الشاملة، وإنما يجمع بين التغيير الجذري والحاسم، والتوازن بين المصالح المتعددة، وذلك في إطار أفق زمني محدد سلفاً.

وفي تقديرنا أن هذا الأفق لا يجوز اطلاقاً في أية حال من الأحوال أن يزيد عن عقد من السنين بالنسبة للدول العربية العصرية وكذلك الدول التي عليها أن تشرع على الفور في بناء مؤسساتها الحديثة.

مضى زمان التلكؤ في الإصلاح وأن أوان الحسم الثوري!.

* مفكر وكاتب عربي

المسؤولون.. والحرية الغائبة

عبد الحكيم الجبري

مناخ الحرية في اليمن يزداد بقوة، وتلك حقيقة يجب ألا نتجاهلها، حصلت عليها في البداية الصحافة، وتنتقل الآن عبر الفضائيات وشبكات الإنترنت دون وجود لمقص الرقيب ..!! ولا يمكن أن نتجاهل ايضاً في مناخ الحرية تحدث - ويجب أن تحدث - أخطاء و تصادم في الآراء وإختلاف في وجهات النظر .. لكن يجب أن تحافظ الحرية على قيمة الا تستخدم هي نفسها كسلاح للتشهير والذم والقذف كما أن المسؤول المعاصر أصبح من واجباته أن يجيد لغة الحوار، وأن يتقبل النقد، ويقبل بالسؤال مهما كان قاسياً أو حتى ساذجاً، وصولاً الى الحقيقة لان السائل دائما يجمع ملاحظات وتساؤلات الشارع كمرجعية ينطلق منها، فهو وسيط ومعبر عن الرأي العام.. لذلك يجب على المسؤول أن يعترف ويقر بأن كل فرد من حقه أن يعلم وأن الأسئلة التي تتردد في الشارع بلا إجابات تتحول إلى شائعات وتتراكم لتسبب الإحباط المجتمعي وتؤثر على الرأي العام، وتضعف كيانه، وإذا لم يجب المسؤول ويتحمل تساؤلات الرأي العام بل يقبل بالأسئلة التي تتهم ويقدم معلومات جديدة وصحيحة ودقيقة يقبلها عقل السائل - الذي أصبح يعرف كثيراً حيث تتدفق عليه المعلومات من كل الإتجاهات -فإن المسؤول لن يحصل على احترام الرأي العام ولن يحقق عمله - مهما كان - الصورة التي يريدها، لأن الرأي العام في عصر المعلومات أصبح شريكا في العمل، وله رأي فيما يقدم ويجب ان يعرف ويسمع جيداً ويسمع له ينبغي على الاجهزة الحكومية "تنفيذية، تشريعية، قضائية " أن تحترم قيمة الحوار وتسلم بحق الإعلام في أن يكون شريكاً في العمل العام كسلطة رابعة .. وشراكة الإعلام ليست للصحفيين والإعلاميين فهم الماكينة التي تدور عبرها هذه الميديا الهائلة حتى تصل إلى جمهورها بل هي حق للجمهور الذي إرتفع وعيه وقدرته على هضم الآراء والمعلومات المتدفقة عبر الإعلام بمختلف أجهزته..

تلك مقدمة ضرورية لكي أتعايش جزئياً مع قارئي من السادة المسؤولين لكي نصل إلى رؤية مشتركة في عصر الحرية وعدم القدرة على أخفاء أي معلومات، بل طرح كل وجهات النظر وكيفية التعايش مع هذا العصر و التكيف مع متغيراته وأن نعلي من قيمة إحترام الرأي العام والإحتراف المهني حتى ولو أغضبنا، لأنه من السهل أن أدخل في نقاش، وأن أجعله حيوياً خاصة إذا كان وزيراً محترفاً أو مسؤولاً سياسياً يعرف قيمة العمل ويقدره ويحترم الحيوية والتفاعل ولست وزيراً بيروقراطيا خاملاً أريد أن أستمر في موقعي حتى ولو لم يعرفن أحد.. وبالتالي لست مستعداً أن اتقبل دور الإعلام المحترف الذي يخوض في كل القضايا، خاصة الشائكة والصعبة..

دعاني الى هذا الحديث .. عندما كنت بمكتب أحد الزملاء الأعزاء أعتبره، والذي أعتبره كما يعتبره الغير استاذاً في المهنة .. عن الحرية الغائبة للوزراء والمسئولين و...و ..والخ

وإنه يفترض من ادارة العلاقات العامة التابعة لهم أن يقوموا بمهامهم المناطة على أكمل وجه..

لهذا أرى - كما هي الحقيقة - في أول الكلام إن هذا الدور مهم وحيوي لعصر المعلومات فهو الذي يخدم مجتمعه ويحافظ على قوة نظامه وتماسكه.. فالحيوية والنقاش الفعال يزيلان الركود والجهامة والقتامة .. ويجعلان النقاش صحياً وفي النور و تلك هي الشفافية التي تعيش فيها المجتمعات الصحية..

- حملة صحافية تقودها الصحف الإماراتية ضد وزارة التربية والتعليم الإماراتية ممثلة بوزيرها ووكيلها والوكلاء المساعدين فيها، نتيجة موقفها بمنع الصحافيين من الدخول إلى مبنى الوزارة لأداء واجبهم .. مع العلم أن منع الصحافي من دخول أي وزارة أو مرفق ما يعني أن هناك شيئا يدار من تحت الأعين وتلك الطامة الكبرى...!!

- وفي بلاد نا والحمدلله لم يحدث أن منع صحافي من دخول أي مرفق .. لكن يحدث لدينا عدم التجاوب بإعطاء المعلومات والآراء المتعلقة حول وطنية ما..

ولكن بمرور الوقت نتمنى أن تزول كما يتمناها معي كذلك القارئ العزيز !!

رأيه بالكاريكاتير

alradhi 2 @hotmail.com

الرضي